أنواع الفساد وعلاقته بالديمقراطية والعولمة

الأستاذ الدكتور
بلقيس محمد جواد
balkis888@yahoo.com
المدرس المساعد
صلاح حسن حمود
Salah.alsarraf@gmail.com
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

Types of corruption and its relationship to democracy and globalization

Prof. Dr.
Balqees Muhammed Gawad
Assistant Lecturer
Salah Hasan Hammood
Kufa University - Faculty of Arts

الملخص:-

ظاهرة الفساد أصبحت تستحوذ على مجالًا واسعًا في الدراسات سواء المحلية والعالمية، ويزداد الاهتمام بمكافحتها وعلاجها، بسبب تأثيراتها ونتائجها السلبية على أي مجتمع مهما كانت درجة تقدمه ووعيه، أو تخلفه اجتماعيًا أو ثقافيًا أو اقتصاديًا، فالظاهرة موجودة ويمكن رصدها في المجتمعات كافة.

وهذا البحث يهدف إلى معرفة أنواع الفساد من حيث المجالات التي ينتشر فيها، والإشارة إلى أنواع كل من الفساد (السياسي والإداري والمالي والاقتصادي والثقافي والأخلاقي والاجتماعي والقضائي والعقائدي والبيئي والأمني والإعلامي)، فضلا عن تحليل للعلاقة بين ظاهرة الفساد وكل من الديمقراطية والعولمة، مع تحديد لتلك العلاقة بين الفساد والمصطلحين المذكورين من كونها تردع الظاهرة وتخفض من مستواها، أم تزيد من تفشيها وتغلغلها.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الديمقراطية، العولمة، الفساد السياسي، الفساد الإداري.

Abstract:-

The phenomenon of corruption has become a major field in both local and international studies, and it is becoming more and more important to fight and treat it because of its negative impact on any society, Regardless of the level of social development or consciousness, or social, cultural or economic backwardness, Because corruption exists in all societies.

This study aims to identify the types of corruption in terms of the areas in which they are prevalent, and to refer to the types of corruption (political, administrative, financial, economic, cultural, moral, social, judicial, ideological, environmental, security, and media), as well as an analysis of the relationship between the phenomenon of corruption and democracy and globalization, With a definition of the relationship between corruption and the two terms mentioned from deterring corruption and reduce its level, or increase the spread and penetration.

Keywords: corruption, democracy, Globalisation, political corruption, Administrative corruption.

المقدمة:

الفساد قيمة رذيلة ونزعة دونية تصارع قيم الخير والفضائل عند الإنسان، ولا صلة لهذا الصراع بطبيعة الأنظمة السياسية أو الاجتماعية، فهذا الصراع بين قيم الخير ودوافع الشر في نفس الإنسان، وهو لا يستثني فرداً سوى من عصمه الله تعالى من الزلل، ولا مجتمعًا مهما سمت فيه قيم الفضيلة، فحتى المجتمعات التي تعيش اليوم في ظل أعرق الأنظمة الديمقراطية ومراعاة الحريات العامة وحقوق الإنسان في العالم، والتي وصلت أنظمتها ومجتمعاتها لمستوى رفيع من التنظيم المؤسسي والوعي المجتمعي، فإنها لا تُستثنى من تغلغل الفساد بين أروقة مؤسساتها وأنظمتها السياسية، لكن الفضيلة تكمن في إجماع البشرية على قبح الفساد ومحاربته بشتى الطرق والوسائل.

إشكالية البحث

إن ظاهرة الفساد موجودة في كل المجتمعات ولكن بمستويات متفاوتة، والباحث يطرح الأسئلة التالية للإجابة عنها:

١- لظاهرة الفساد أنواع مختلفة، ولا بد من معرفتها، فما هي؟.

٢- ما هي العلاقة بين ظاهرة الفساد ووجود نظام سياسي ديمقراطي؟

٣- ما هي العلاقة بين ظاهرة الفساد والعولمة؟.

٤- هل أن وجود الديمقراطية والعولمة يساعد على رفع أو خفض مستوى الظاهرة في المجتمعات التي تتأثر بهما؟.

فرضية البحث

ظاهرة الفساد لها أنواع مختلفة حسب كل مجال تنتشر فيه، وهناك علاقة عكسية بين ارتفاع مستوى الديمقراطية وتراجع مستوى الفساد، وعلاقة طردية بين ارتفاع مستوى التأثر بالعولمة وتفشي الفساد.

هيكلية البحث

سيقسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة مباحث واستنتاجات وتوصيات، يتناول المبحث

الأول أنواع الفساد في كل مجال يمكن ممارسة الظاهرة فيها، ويتناول المبحث الثاني علاقة ظاهرة الفساد بالديمقراطية، فيما يتناول المبحث الثالث علاقة الظاهرة بالعولمة، فضلا عن استنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول

أنواع الفساد

تعدّدت الآراء والاقتراحات واختلفت الاجتهادات لدى الباحثين حول تقسيمات ظاهرة الفساد بسبب تنوّع المؤسسات والقطاعات التي ينتشر فيها، ويُلاحظ أن تقسيمات أنواع الفساد مُتداخلة فيما بينها في كثير من المجالات، ويصعُب وضع فاصل بينها، وقد قسّم الباحثون أنواع الفساد وفق معايير مختلفة موضوعية متصلة به، والباحث سيقسّم أنواع الفساد حسب مجالاته التي ينتشر فيها، وهي:

أولاً: الفساد السياسي (political corruption)

وهو السلوك المُنحرف عن الواجبات الرسمية للموظف العام الذي وصل بالانتخاب أو التعيين ليحقق مصلحة خاصة أو عائلية أو طائفية، أو تتعلق بمكاسب مادية أو غير مادية بطرق غير قانونية، ومظاهره الرشوة واستغلال المنصب وشراء الأصوات[١]، ويُمثل قمة الهرم ما بين أنواع الفساد (الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية)، والنوع الأخطر في الفساد، فلا تخلوا دولة في العالم من الفساد السياسي، ولكن يصعب دراسته لصعوبة الحصول على المعلومات الخاصة به، لأن ممارسيه يتمتعون بالنفوذ والحصانة، حيث يشغلون مناصب سياسية وإدارية رفيعة وحتى قضائية، فقد يتخذ الفساد شكل تبادل النفوذ ولا يشترط تبادل الأموال[٢]، والفساد السياسي أصبح جزءً من الحياة العامة في الدول الأوربية، ويكلّف دافعي الضرائب مبالغ طائلة، على حساب الخدمات والبرامج الاجتماعية، فالرشاوى والابتزاز وزيادة الاسعار تضيف أعباءً تصل نسبتها ما بين (٥٪ ـ ٣٠٪) من كلفة المشاريع العامة[٣].

وتأسيسًا على طروحات (صاموئيل هنتنكتون) فإن آلية الفساد تجنّب النظام السياسي في دول عالم الجنوب ويلات الانقلابات والأزمات، لأن الفساد يُنشأ طبقة من المستفيدين الذين يعملون على حماية النظام، مما يؤدي إلى حدوث الاستقرار اللازم الذي هو في حقيقته لازم

للمفسدين[٤]، وهذا يعني بلا شك ولا ريب أن كل من يدافع عن الفاسدين في أي مجال كان فهو أما فاسد مثلهم أو مستفيد شخصيًا من بقائهم أو بقاء حالة الفساد على حالها.

والفساد السياسي آلية من آليات تزوير العمل الديمقراطي، ويمكننا القول بأنه الإخلال المتعمّد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور، والمواثيق الداخلية للدولة، والمعايير العالمية التي تم إقرارها بواسطة الهيئات الوطنية[٥]، ويتجلى باستغلال أصحاب المناصب السياسية للسلطة المخولة لهم للاكتساب غير المشروع[٦]، ويشكل عقبة أمام الشفافية ويسمّم الحياة السياسية والديمقراطية، ففقدان المجتمع للثقة بالسياسيين والأحزاب يمثل تحديًا قويًا للقيم الديمقراطية[٧]، ويهدد في الدول النامية المؤسسات الديمقراطية الناشئة ويفقدها الفاعلية، إذ تضطلع التبرعات والرشى للسياسيين بدور كبير في الإفساد السياسي.

ويُعد الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد، ويأخذ بالانتشار في البلدان النامية ذات الأنظمة السياسية الشمولية، فهو الممر والمعبر الذي تتسرّب منه كل أنواع الفساد الأخرى، ويكون للإدارة السياسية اليد الطولى في استشراءه، ويشير مؤسس منظمة الشفافية الدولية ورئيسها سابقا الألماني (**بيتر آيغن: Petar Eigen**) إلى: (إن سوء استخدام المكانة السياسية بهدف الحصول على مكانة شخصية يحرم أولئك الذين يحتاجون للخدمات الأساسية ويؤدي بالتالي إلى فقدان الأمل، الأمر الذي يغذي بدوره النزاع والعنف)، ويؤكد **آيغن** على ضرورة تضافر الجهود المحلية والدولية لترسيخ النزاهة والمساءلة في أجهزة الحكم، ووقف الرشاوى التي تقدمها الشركات العالمية، ووقف تدفق الممتلكات المسروقة لحسابات سرية في الغرب[٨].

ثانياً: الفساد الإداري (Administrative Corruption)

ويُعرَّف الفساد الإداري بأنه: انحراف أو خلل في مسار عمل الوظائف الإدارية عن شكلها السليم، من خلال استخدام الموظف صلاحياته المهنية لتحقيق مصلحة خاصة أو لتحقيق مكسب مالي، كما يمكن القول بأن الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو يمثل نتيجة حتمية له[٩]، ويتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية، والمخالفات الصادرة عن الموظف العام، ويظهر بصيغ عدة، منها الانحراف الأخلاقي لبعض المسؤولين، والرشوة، والاختلاس، والغش، والتهرّب الضريبي، وبيع وتأجير أملاك الدولة، لغرض

تحقيق مصالح شخصية، وعدم احترام مواعيد العمل بالحضور والانصراف، وتمضية وقت العمل باللهو، والتكاسل في أداء العمل، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة وغيرها[١٠]، ومبعث وجوده ظاهرة سياسية قبل أن تتطور إلى ظاهرة إدارية، فالسياسيون هم أول من يفسد، وحينئذ يجد الإداريون أنفسهم أمام باب مشرع لهم على مصراعيه للانحراف، ففساد الموظف الصغير جرى بعد فساد الموظف الكبير[١١]، وهو يختلف عن التخلّف الإداري، فالفساد الإداري يُشير لتراجع في السلوك وهبوط أخلاقي والممارسة المخالفة للقوانين وطبيعة الإنسان، بينما يُشير التخلف الإداري لتردي المستوى الفني للأداء عن مستوى الكفاءة التي تلبي احتياجات ومطالب الجمهور.

ثالثاً: الفساد المالي (Financial Corruption)

هذا النوع من الفساد يتعلق بانحراف المؤسسات المالية وفسادها، كالمصارف ومؤسسات الاستثمار وشركات التأمين وأسواق الأوراق المالية والدوائر المرتبطة بها، حيث يتم استخدام الموارد المتاحة لمصالح خاصة، ويعرّف الفساد المالي بأنه: الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة أموال الحسابات وأموال الحكومة، ويترتب على الفساد المالي خسائر مادية كبيرة للمواطنين والمؤسسات الاجتماعية ويؤثر على التنمية وعلى الدولة بأكملها[١٢].

وهناك دراسات شملت دول مختلفة أثبتت ازدياد مستوى الفساد مع تدنّى الدخل القومي والاستثمار والإنفاق على التعليم، فضلا عن أثره البالغ في تزايد مخاطر اللجوء إلى العنف عبر إثارة الشعور بالظلم وتدمير فاعلية المؤسسات الوطنية والقيم الاجتماعية، فظاهرة الفساد مكمن هشاشة الدول ونزع شرعيتها عبر العنف والنزاع المسلح، ففي الدول التي تعرّضت للنزاعات المسلحة، أكدت استطلاعات الرأي بأن الفساد فيها يقع في صدارة شكاوى المواطنين[١٣].

رابعاً: الفساد الاقتصادي (Economic corruption)

ينشأ هذا النوع من الفساد عبر الممارسات المنحرفة واستغلال الاحتكارات الاقتصادية وقطاعات العمل، لتحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة، ويعني مفهومه إتيان

أفعال غير سليمة أو إساءة استغلال لوظيفة تنطوي على سلطة بما في ذلك أفعال الامتناع توقعًا لميزة، أو الحصول على ميزة يوعد بها، أو تُعرض أو تُطلب بشكل مباشر سواء للشخص ذاته أو لشخص آخر(١٤)، فهو الحصول على منافع مادية وأرباح بطرق منافية للأخلاق والقيم والقانون، كالغش التجاري، والتلاعب بالأسعار من خلال افتعال الأزمات في الأسواق، وتهريب الأموال، والفساد الكمركي والتهرب الكمركي(١٥).

ويظهر حينما تتركز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تمتلك هامشًا تقديريًا واسعًا في الصلاحيات عند اتخاذها للقرارات، مع فقدان أو ضعف المساءلة والرقابة عليها، ويشمل القطاعين (الخاص والعام)، ففي القطاع الخاص يكون جزء أو كل الاقتصاد عُرضة للسيطرة والاحتكار والمستهلكين هم الضحية، ونتيجة لذلك تتراكم الثروات بسبب غش المعاملات، والتلاعب بسوق العرض والطلب، من خلال التواطؤ مع عناصر فاسدة في الدولة، فينشأ التضخم والتأثير على ذوي الدخل الثابت وأوضاعهم المعيشية، أما في القطاع العام فتكون المؤسسات الاقتصادية العامة والمشاريع عرضة للفساد وتبديد موارد المجتمع من خلال تحويلها إلى ثروات خاصة لمن يدير هذه المؤسسات والمشاريع، فيقوّض أدائها ودورها بخدمة مجالات تنموية مهمة، لتتكون طبقة من الأثرياء تعتاش وتكوّن ثرواتها من نهب القطاع العام(١٦).

خامساً: الفساد الثقافي (Cultural Corruption)

وهو محاولة أي جماعة للخروج عن أعراف وثوابت المجتمع العامة، فتتفكك هويتها وتُدمّر قيمها وإرثها الحضاري والثقافي، وهذا النوع من الفساد يصعب الإجماع على إدانته، أو سن قوانين لتجريمه، بسبب تمترسه خلف حقوق حرية الرأي والإبداع ومواكبة التطور(١٧).

سادساً: الفساد الأخلاقي (Ethical Corruption)

وهو الانحراف عن المعايير الأخلاقية(١٨)، والانحطاط في سلوكيات الفرد للحد الذي يخرج فيه عن تحكّم العقل المميّز للإنسان عن غيره من المخلوقات، فينغمس في الرذائل ويستسلم لشهواته ونزواته، فتنتشر الفاحشة والسلوك المخالف للآداب، والتاريخ السياسي مليء بالفضائح الأخلاقية لكبار مسؤولي الدول(١٩)، فالأخلاق تعد شرطا أساسيًا في حياة المجتمعات وتكامل كل أمة، فالمجتمع يميل للفساد نتيجة لضعف ركائز الأخلاق فيه، أي أن

هناك علاقة تلازمية (عكسية) بين الفساد والأخلاق، فبضعف الأخلاق يزداد الفساد والعكس بالعكس، ومن مظاهره: الكذب، والظلم، والفساد الجنسي، وتهريب المهاجرين وتجارة الرق[٢٠]، والأعضاء.

سابعاً: الفساد الاجتماعي (Social Corruption)

كل ما يصيب المؤسسات الاجتماعية من خلل يُعد فساداً، فالأسرة والمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية ومؤسسات العمل كلها تُسهم بتنشئة الفرد، فإن أصابها الخلل فسيؤدي إلى فساد اجتماعي مستقبلي[٢١]، والأصل في الحديث عن الفساد الاجتماعي هو الانطلاق من نقطة حسن الخلق وبناء الأخلاق، ويعود ذلك إلى اعتدال قوة العقل وكمال الحكمة والسيطرة على الغضب والشهوة، والدراسات السيكولوجية تؤكد أن السلوك غير القويم يمكن تقويمه بالتعليم والاختلاط بالأقران الجيدين[٢٢]، ومن صوره انتشار المخدرات والتفكك الأسري.

ثامناً: الفساد القضائي (Judicial Corruption)

وهو ما يُصيب الهيئات القضائية ورجال القانون (قضاة ومحامين) من انحراف يؤول لضياع الحقوق وتفشي الظلم، ويُعد أخطر العوامل المؤدية لسقوط الحكومات والشعوب والأمم، فهذه الهيئات حصن اللجوء وخط الدفاع الأخير الذي يعوّل عليه الفرد لاستعادة حقوقه، ويتمظهر بالواسطة وقبول الهدايا والرشاوى وشهادة الزور[٢٣]، والانتقائية بتطبيق القانون لتعرّض القضاء لضغوط سياسية من السلطة التنفيذية أو التشريعية، فالعلاقة متينة بين السلطتين السياسية والقضائية في العالم العربي، وإن تعيين وترقية وإغراء القضاة بالمناصب العليا تُمنح فقط لأولئك المتعاونين مع السلطة السياسية، مما يقلل وبصورة واضحة من استقلال القضاء[٢٤].

تاسعاً: الفساد العقائدي (Dogmatic Corruption)

ويتمثل بالتحريف والدس والتشكيك في مسائل الدين[٢٥]، والعدول عن الحق الواضح إلى ضلالة العقول والأوهام، ومن مظاهره الغلو والتعصّب، ويُعد من أخطر أنواع الفساد ونتائجه مدمّرة ومُهلكة، وقد يتخذ صور مروعة من العنف والإرهاب الدموي فتكون أنواع

الفساد الأخرى أقل فتكًا ودموية، كما هو حال التنظيمات الإرهابية المنحرفة فكريًا وعقائديًا.

عاشراً: الفساد البيئي (Environmental Corruption)

وهو ما يُلحق البيئة من ضرر يُعطلها عن أداء وظيفتها الإيجابية للبشرية، من خلال تخريب الإنسان للتربة بإجراء التجارب النووية مثلًا، أو تلويث الهواء بكثرة إطلاق المعامل لغاز ثاني أوكسيد الكاربون، ونقص طبقة الأوزون في الغلاف الجوي، وإلحاق الضرر بالمياه بهدرها أو رمي المخلفات المختلفة في الأنهر، أو الإضرار بالنباتات بالتمادي بقطع أشجار الغابات الاستوائية التي تغذي الأرض بالأوكسجين وغيرها.

حادي عشر: الفساد الأمني (Security Corruption)

ويمثل انحرافات الأجهزة الأمنية، ويعد من الأنواع الخطرة للفساد، إذ يمس أمن المواطن واستقرار الأوضاع، إذ يستغل الجهاز الأمني حالة الانفلات وعدم الرقابة لغرض ابتزاز المواطن وتهديده، أو أن تستخدم الدول الفاسدة سلطتها لتسخير جهازها الأمني الفاسد لتدعيم سلطاتها وحمايتها وضمان استمرارها في الحكم، والضغط على المعارضين بإطلاق يدها للتضييق عليهم وتهديدهم أو حتى تصفيتهم وضبط المجتمع بالعنف، أو غض النظر عن ملاحقة بعض المتهمين بجرائم الفساد، لاعتبارات سياسية أو عشائرية، أو مقابل منافع مادية أو معنوية.

ثاني عشر: الفساد الإعلامي (Media Corruption)

ويتعلق بانحرافات وسائل الإعلام المختلفة من خلال تغاضيها عن نشر الجرائم المتعلقة بالفساد والتستر على الفاسدين، وتجميل صورهم في المجتمع، محاباة أو مقابل رشوة أو لأهداف سياسية، فبعد أن سيطر المال والسياسة على قطاع الإعلام، تحولت بعض المؤسسات الإعلامية لقنوات للتضليل والتغطية على الفساد وتشويه الحقائق، وجهاز لتجميل صورة الحاكم وتنزيهه أمام الرأي المحلي والعالمي، والدفاع عن مصالحه لاستمراره في التشبث بالسلطة، مع ترهيب المعارضين وابتزازهم ونعتهم بأبشع الصفات غير الإنسانية، وحتى غير الأخلاقية، فضلا عن الطعن بمواطنتهم كونهم يهددون سلامة الأمن القومي للبلاد.

ويمكن لوسائل الإعلام الفاسدة أيضًا تكميم الأفواه المعارضة لممارسات الفساد وتهديدها، فالفساد يحمي الفاسد، والتأثير على المؤسسات الرقابية الحكومية والشعبية لتغيير توجهاتها، وإرغامها على الصمت تجاه ما يحدث من استشراء للفساد بين أجهزة ومؤسسات الحكومة، وعزل تأثير منظمات المجتمع المدني في قيامها بدورها في مكافحة الفساد في المجتمع، من خلال تسخير مختلف الوسائل الإعلامية غير النزيهة والخادعة والمضللة للرأي العام.

المبحث الثاني

علاقة الفساد بالديمقراطية

الديمقراطية طريقة للحياة تقر وتوفر مبدأ سيادة القانون وحق الأفراد المتساوي بالحياة[٢٦]، وعرفتها الموسوعة الأمريكية الديمقراطية على أنها: شكل من أشكال الحكومة تكون أغلب قرارتها وتوجهاتها السياسية مستندة على الموافقة الحرة لأغلبية المحكومين لتكون السلطة النهائية بيد الشعب[٢٧].

ولابد من الإشارة أولاً إلى أن الديمقراطية لا تعني حل كل المشكلات المتفاقمة الموروثة من النظام الدكتاتوري، فمشكلة مثل الفساد تتفاقم في المراحل الأولى من التحول الديمقراطي، ففي السنوات الأولى من التحول نحو الديمقراطية غالبًا ما تشهد إحباطا اجتماعيًا واسعًا، وتوجهًا لدى أفراد المجتمع نحو إظهار حنينهم للدكتاتورية بسبب خيبة الأمل المسبوقة بآمال عريضة مبالغ فيها، وتعبير عن نقمة تجاه واقع فوضوي غير واضح، فنهاية حكم الدكتاتور لا تعني نهاية الفساد، بل هناك مرحلة من العمل الصعب والشاق، وتحمّل كلام البعض ممن هم أقل وعيًا وتعلمًا، وحنينهم للماضي الدكتاتوري الأقل فسادًا في نظرهم، وحيث أنه نظام قائم على إقصاء الأغلبية، وقد يحارب الفساد ليس لإرضاء الشعب بقدر ما يهدف لحصر الفساد بالدائرة الموالية للنظام التي تدخل مع السلطة بعلاقة تخادم[٢٨].

فخلال عملية التحول قد يتفشى الفساد ويُسبب ضعف السلطة، وصعود نخب سياسية جديدة تحاول تحسين وضعها الاقتصادي وتعزيز أرصدتها للبقاء على الساحة السياسية، فضلًا عن أن الديمقراطية تقوم على توزيع السلطة بدلًا من تركيزها في يد واحدة، فيرافق

هذا التوزيع للسلطة توزيعًا أيضًا للموارد، وفتح لقنوات إضافية للإثراء غير المشروع، وتوظيف المال العام لخدمة المصلحة الخاصة والمُريدين، والأخطر من ذلك كله هو أنه لو مارس الجميع الفساد وتساهل معه وحمى مقترفيه للتغطية على كل الأطراف الفاسدة، فهنا ينتهي دور المساءلة والمحاسبة ودور البرلمان والهيئات الرقابية[٢٩]، لنصل إلى مرحلة وجود مفوضية للنزاهة يتورّط بعض مدرائها بالفساد والتزوير[٣٠]، لهذا فلا يمكن الحديث عن تطهير النظام السياسي وتطويره من أجل التقدم باتجاه الديمقراطية، دون أن تكون مكافحة الفساد أحد العناصر المهمة لهذا العمل[٣١].

إن الديمقراطية لا تقدم حلولًا للمشاكل الاقتصادية كافة، فهي آلية حكم تعتمد على كفاءة استخدام المُدخلات ونوعيتها، كالخطط المدروسة والبرامج الجديدة والقرارات الصائبة، إضافة إلى أن الفساد ليس من المشكلات السياسية والاقتصادية فحسب بل يُعد في جوهره مشكلة أخلاقية، لذلك عجزت جميع الديمقراطيات عن اجتثاثه حتى تلك الديمقراطيات العريقة في الغرب، ففضائح الفساد السياسي والمالي والإداري زعزعت إيطاليا وإسبانيا، وظهرت في ألمانيا وفرنسا مؤخرًا، وفي المملكة المتحدة بسبب فضائح أعضاء كانوا يسألون أسئلة برلمانية نيابة حول مصالح خاصة، وفي التحايل بموازنة الاتحاد الأوربي[٣٢]، بل دخلت حتى في أروقة الرياضة وظهرت فضائح كبيرة وتلاعب في الأنشطة الرياضية ونتائج المباريات في الاتحاد الدولي لكرة القدم الـ(فيفا: FIFA)، حتى أطاحت التحقيقات بالعديد من القيادات الرياضية والمسؤولين ورؤساء الاتحادات الدولية لكرة القدم.

فالديمقراطية لوحدها لا تقضي على الفساد ولا تكفي لاجتثاثه من جذوره، بل تضيّق الخناق عليه من خلال آلياتها في الكشف عنه، والتي هي أسهل منها في النظام الشمولي، والمنظومة الديمقراطية إذا لم يطلها الفساد السياسي، ستوفر نظامًا فعّالًا وشفافًا للرقابة على أجهزة الدولة التنفيذية كافة وأعمال الحكومة، وسيكون للإعلام الحر ومؤسسات المجتمع المدني دورًا في فضح مظاهر الفساد، وإيجاد رأي عام ضاغط، فضلًا عن الدور الكبير للقضاء النزيه في معاقبة المفسدين وردعهم.

والنظام السياسي الديمقراطي يمنع استفراد طرف سياسي بالقوة على الأطراف الأخرى من خلال التعددية، فالأغلبية تحكم والأقلية تراقب الأخطاء، فتداول السلطة يعقّد

العمل على الفاسدين بالتستّر خلف النفوذ، فضلًا عن أن العملية الانتخابية تعد هاجسًا يقضّ مضاجع الأحزاب السياسية، فتحاول دائمًا درء تهم الفساد عن سجلها وتاريخيها السياسي، فالحكومات في الأنظمة الديمقراطية دائمًا تحت ضغط المراقبة ودائرة الرصد المستمر من خلال مشاركة فعّالة للإعلام.

لكن الفساد لا يدع آليات الديمقراطية تعمل وفق كامل كفاءتها، بل يسعى جاهدًا لتفريغ تلك الآليات من محتواها، فالسلطة الرقابية للبرلمان يتجاوزها بضربة استباقية من خلال التحكم بأفراد هذه السلطة، إذ يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تخدم المفسدين، وتفتيت أصوات أنصار الإصلاح مقابل تعزيز كتلة مناصري الفساد، أو حصر الانتخابات بالأحزاب الكبيرة وفق قانون للانتخابات يتم تشريعه وفق مقاسات تلك الأحزاب، مما يسهل عملية التفاهمات بينها والتنازلات والتوافقات، وهنا يكون للمال دورًا كبيرًا في شراء الأصوات أو التلاعب بصناديق الاقتراع(٣٣).

إن الخيار الوحيد أمام الإصلاحيين يتمثل بإنشاء حركة عالمية تضم منظومة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالحريات والحقوق العامة ومناهضة الفساد والدعوة للحكم الصالح، على أن يكون لهذه الحركة خطاب إصلاحي مشترك يحترم الخصوصيات الثقافية لأمم الأرض، ولا يفرض عليهم المفاهيم الغربية، فضلًا عن الاتفاق على بناء مقياس مرجعي للحركة لتقييم تقدم أو تراجع الفساد بالعالم، إضافة إلى السعي الحثيث مع الإعلام الحر لفضح حالات الفساد في البلدان التي تحكمها أنظمة ديمقراطية وبشكل دائم ومستمر، مرتبطة بشبكة من الاتصالات الإلكترونية للمتابعة اليومية، لتشكيل جماعات ضغط مؤثرة داخلية وفي المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة(٣٤).

وليس دقيقًا القول بأن الفساد أقل في الدول الديمقراطية منه في الدول الدكتاتورية أو العكس، فقد عرف النظام الفاشي لموسوليني والنظام الشمولي في الاتحاد السوفيتي أبشع صور الفساد، وكذلك النظم الديمقراطية في الولايات المتحدة والهند التي يكاد يكون فيها الفساد مقننًا وشرط من شروط استقرار النظام الديمقراطي واستمراره(٣٥)، وخاصةً في تمويل الحركات الانتخابية، فضلًا عن الفساد في الأنظمة السياسية الأخرى القبلية والفردية والعائلية، فكلها تعتمد الفساد لضمان استمرار الحكم، ولكن يمكن القول أن الفساد يقل

عند الحكّام والسلطة العادلة، لكنه يزداد في الحكم المستبد، ففي الحكومات المستبدة يستشري الفساد لكنه يقل في ظل الحكومات العادلة.

والفساد وفق المفهوم الغربي نتاج للنظام الرأسمالي المُنحاز للمنفعة الخاصة قبل العامة، والذي يؤدي بالفرد إلى الاستهلاك كمؤشر للرفاهية، فيخلق مجتمعًا ماديًا لا همّ له سوى المادة وهدفه المنفعة وتحقيق المصالح وبشتّى الوسائل والأساليب، بغض النظر عن أشكال وصور الفساد الناتجة من هذا النظام وتأثيرها على المجتمع، فالغايات هي الهدف لتبرير الوسائل، مما يجعل المفهوم بعيدًا عن من ينهب الموارد الطبيعية لغرض تسريع الاستهلاك، وبعيدًا عن من سرق ثروات الشعوب ضمن حقبة الاستعمار، فمفهوم الفساد الذي تستخدمه المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني صُمّم كي لا يتعارض مع أهداف الرأسمالية الغربية أو يعوق مشروعها العولمي.

وفي كلمة للأمين العام الأسبق **كوفي أنان** ألقاها في (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣م) عبّر فيها عن أخطار ما بعد الرأسمالية، فاعتبر الفساد وباء يُهدد الديمقراطيات وسيادة القانون وازدهار الأمن ومقوّضًا للرخاء، فقال: **لقد أضحى الفساد وباءً يهدد المجتمعات البشرية بالاكتساح على نطاق واسع**[٣٦].

فانتشار الفساد بشكل محدود يجعل من السهولة اكتشافه وتحييده ومعالجة أسبابه وتجفيف منابعه، أما في حال تفشيه واستشرائه فستتعقد سبل مكافحته ومواجهته وتطول مدة علاجه، خاصة في ظل وجود السلوكيات والقواعد والمؤسسات التي تكرس الظاهرة على المستوى الإداري والسياسي، ولخطورة الظاهرة تعددت الدراسات التي تناولتها بحثًا وتحليلا، وتوصل معظمها إلى نتيجة ذات أهمية تفيد بأن استشراء الفساد يعود في أحد جوانبه إلى احتكار السلطة من قبل البعض سواء كانوا أفرادًا أو مجموعات، فضلا عن تراجع مستوى الرقابة وتدني قيم الشفافية، وغياب المساءلة.

المبحث الثالث

علاقة الفساد بالعولمة

(العولمة: Globalization) واحد من المفاهيم الحديثة التي أنتجها الإنسان وتداولها في الربع الأخير من القرن العشرين، واتسعت دائرة تداوله وانتشاره ليكون أكثر المفاهيم

شهرةً، ويصبح الصفة المميزة للقرن الحادي والعشرين، والذي يُراد منه نشر مبادئ النظام الرأسمالي وفرضه على العالم ليتوحّد النظام توحيداً ذاتيًا وموضوعيًا سلمًا أو قسرًا.

وتختلف العولمة عن العالمية من حيث أن الأولى تعني الانتشار العالمي القائم على عدم الاعتراف بالآخر وعدم الاستعداد لمعايشته والانفتاح عليه، والامتناع عن التفاعل معه ثقافيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وإنكار خصوصيته واختراقه كليًا، لغرض تطبيعه والهيمنة عليه وتكريس التبعية للأقوى، أما الثانية فتعني الانتشار العالمي القائم على الاعتراف بالآخر والاستعداد لمعايشته والتفاعل معه وقبول خصوصيته واحترامها وحمايتها، ولكن مع الإقرار بالاختلاف بينهما إلا إنهما يشتركان في النهاية في خاصية الانتشار العالمي كجوهر وأساس لهما يقوم على دمج ما أمكن من أجزاء العالم بفكر واحد ونظام واحد لتكون العالمية شرطا للعولمة ومنطلق لها، ولا بد من الإشارة أيضًا إلى أن العولمة تتفق مع الإمبريالية في تحقيق الانتشار العالمي والهيمنة وإلغاء الآخر وثقافته، لكنها تختلف عنها بوسائل تحقيق ذلك الانتشار، فالعولمة تحققه بالاحتلال غير المباشر واستخدام الوسائل السلمية دون أن يلغي ذلك استخدام أساليب القوة في حال تجد ذلك أضمن لتحقيق مصالحها، فيما تحققه الإمبريالية بالاحتلال المباشر واستخدام أساليب القوة والإرغام المادي(٣٧).

وتتجسد العولمة في بعدها الاقتصادي بأنها موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والتقنية عبر العالم، تؤكد على حرية الفرد في السوق، وعدم تدخل الدولة وعدم فرضها لأي نوع من أنواع القيود أمام حرية النشاط الاقتصادي الفردي، فهي نظام تجاري عالمي مفتوح(٣٨)، أما في بعدها السياسي فعماد ظاهرة العولمة هو الدعوة لتهميش دور الدولة باعتبارها الكيان السياسي للشعوب واقتصار سيادتها بأضيق الحدود الممكنة وتجاوز مفهوم الدولة القومية(٣٩)، فيما تتجسد ببعدها الثقافي بذلك الفيض المتدفق إلى البلدان بشكل قيم أخلاقية وسلوكية وقواعد قانونية واصطلاحات سياسية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، أما بعدها الاجتماعي فيتجسد في أنها حالة حضارية جديدة لما بعد الحداثة تميل لدمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد(٤٠).

وتتمظهر العولمة اقتصاديًا أيضًا في التركيز الاحتكاري لرأس المال وتحرير التجارة ورؤوس الأموال من القيود وإلغاء الرقابة والتدخل الحكومي في الاقتصاد، وخصخصة كل

ما أمكن من المؤسسات الحكومية لتحل الرأسمالية الخالصة محل الخلطة الرأسمالية الاشتراكية، وتتجسد تقنيًا في التطور الهائل في وسائل الاتصال مما قرّب أجزاء العالم وجعل الحدود شفافة وزاد من تداخلها واندماجها وسهّل انتقال الأفكار، أما سياسيًا فتتجسد في إحلال الأحادية القطبية محل الثنائية، والشرعية الدولية محل السيادة الوطنية، والانتشار الواسع لأفكار ومطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقوم الصورة المعاصرة للعولمة ذات الطبيعة والأهداف الأمريكية على تفتيت البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لكل المجتمعات واحتواءها وإعادة هيكلتها من خلال نفي خصوصياتها وإلغاء انتماءاتها ليسهل إغراقها في ذاتية فردية مجردة من كل ولاء ومسؤولية اجتماعية، لتسيطر عليها قوى السوق الرأسمالي ويتحكم بإرادتها، ولكي يتم تنفيذ ذلك دون معارضة فيجب البدء بتقليص دور الدولة الوطنية وتجريدها من عوامل قوتها وفاعليتها بقصد إضعافها ومن ثم إلغائها كلما كان ذلك ممكنًا(٤١).

ويعتقد الباحث من كل ما تقدم أن نظام العولمة هو حرب ضروس ناعمة خارجية من الولايات المتحدة لأمركة العالم، فالعولمة بحد ذاتها إفساد للأمم والشعوب غير المعولمة، لتتحول سلمًا أو قسرًا نحو القيم المؤمركة، فهذا المفهوم هو من إنتاج وصيرورة تلك الأمة وولد من داخل رحمها الغربي بعد مخاضات عسيرة تلائم قيم وتوجهات ومتبنيات ذاك المجتمع الغربي، فلا يمكن بسهولة تقبله وحقنه في أمم أخرى إلا بعمليات قيصرية كبرى، قد تكون غير ناجحة.

ففي ظل العولمة ستعيش الدول النامية في متغيرات تجعل من ظاهرة الفساد أكثر خطرًا وانتشارًا، ويمكن إجمال تلك المتغيرات بالآتي:

١. سياسة العولمة ودخول الشركات والاستثمارات الخارجية تُلجئ المدراء التنفيذيون لتلك الشركات لممارسة استخدام كافة الوسائل سواء القانونية أو غير القانونية بهدف تأمين عمل شركاتهم ومشروعاتهم، وإن تم ذلك من خلال رشوة الموظفين والشرطة والسياسيين الكبار، مما يؤدي لتفشي الفساد، وتلجأ بعض الشركات والمستثمرين إلى توزيع نسبة من الأرباح كرشاوى على بعض الموظفين ممن يقدّم لهم الخدمات، أما بسبب ممارسة بعض الموظفين الضغط على هذه الشركات

والمستثمرين بحجة تطبيق القانون وخلق العراقيل بهدف انتزاع رشوة، أو لمحاولة كسبهم من خلال غضّهم الطرف عن انتهاكات الشركات والمستثمرين للقوانين والأنظمة السائدة أو تخفيضها عليهم مقابل الرشاوى[٤٢].

٢. السياسات الاقتصادية التي تُفرض على الحكومات والتي يجب عليها أن تتبناها في ظل العولمة، والمتمثلة برفع يدها عن التصدير والاستيراد والاستثمار، والانفتاح على الأسواق العالمية، لتصبح الخدمات العامة مجالًا للاستثمار ضمن صفقات غالبًا ما يشوبها الفساد لبيع الخدمات العامة للقطاع الخاص عبر عملية الخصخصة.

٣. وبفعل تأثيرات العولمة ولتنفيذ شروط البنك وصندوق النقد ترفع الحكومات الدعم عن بعض السلع الأساسية كالوقود فترتفع أسعارها، مع فرض إيقاف التعيينات وتخفيض الرواتب، وهذه الإجراءات من شأنها تفشي ظاهرة الفساد وتقبّل الموظفين للرشاوى.

٤. قيام الحكومات بتحويل أعباء العولمة على المواطنين عبر رفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فيحفز بروز الفساد للتهرب من الضرائب، أو استغلال صلاحيات الموظفين لتخفيضها مقابل نسبة من الرشاوى يتقبلها الموظف كحوافز بديلة.

إن ظاهرة العولمة ظاهرة خطيرة تمثل حالة التفوق والهيمنة الذي تتمتع بها بعض المؤسسات والشركات الكبرى في الدول المتقدمة، وما ينجم عن ذلك من إمكانيات وأدوات تسمح باستخدام موارد وثروات العالم بما يزيد من تفوق وهيمنة الدول المتقدمة، وازدياد فقر الدول الفقيرة وتراجع اقتصادها، الأمر الذي يزيد من حجم الظلم والفساد في الأرض، والرؤية الإسلامية لهذه الظاهرة توضح وجود ظلم كبير لابد من إزالته بتعاون المنصفين في العالم، لتقليص سطوة العولمة وآثارها السلبية[٤٣]، لأنها تسعى لأن تعيش الشعوب على نفس نمط الحياة الغربية، وأن تكون مستهلكة لا مصنّعة، في حين أنهم يُصنّعون ما يستهلكون.

إذ أسهم ظهور النظام العالمي الجديد وهيمنة آليات العولمة الاقتصادية والسياسية والعسكرية المصاحبة له في إشاعة ثقافة الفساد وتصديره، والدعوة إلى التعايش معه كأمر واقع له ما يبرره ومن يناصره وينتفع منه، فأسهمت العولمة في تفشّي الفساد، وتوسيع دائرته

وأوانيه المستطرقة التي ينتشر بها[٤٤].

وتمثل العولمة سلاحًا ذا حدّين، أحدهما إيجابي بما توفره من فرص للتقدم لخدمة البشرية ومنها ثورات التكنولوجيا والاتصالات، والآخر سلبي يتمثل بتهديد ثقافة الشعوب المحلية وتشويهها من خلال الضخ الثقافي عبر وسائل الإعلام، وإغراق الأسواق بالسلع الأجنبية، إضافة للخصخصة وما ينتج عنها من بطالة وفقر وتفشي ظاهرة الفساد، فالدول ذات الأسوار الفولاذية استفادت من العولمة، فيما كانت صاحبة الأسوار الورقية الخاسر الأكبر منها، لذا يجب الاستعداد لقبول الأفكار الجديدة للتصدي للآثار السلبية للعولمة، لأنها تركّز على الهيمنة على الكرة الأرضية بكاملها، وفتحت الباب على مصراعيها أمام الشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات التمويل العالمية ودخول جميع الأسواق والاستثمار فيها[٤٥].

والآثار السلبية للعولمة يعاني منها العالم بأسره ومن ويلاتها كانتشار الجريمة المنظمة والفساد بأنواعه وجرائم المخدرات والعنف وأزمات الديون وضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين على الحكومات، فضلًا عن ارتفاع معدلات الهجرة وخصوصًا للشباب الثروة الحقيقية للبلدان النامية، مع ارتفاع عدد من هم تحت مستوى خط الفقر، وظهور الصراع الطبقي بعد تقسيم المجتمع إلى طبقتين واضحتين في معالمهما بسبب تباعد المسافة فيما بينهما، فهذا التغيير الاجتماعي والمادي والاقتصادي والسياسي معقد جدًا ويروّج لقيم دخيلة وأنماط من السلوك لم يكن يعرفه المجتمع سابقًا، وهي تتحدى ثقافات الشعوب وأخلاقها ومنظوماتها الدينية.

إن الآليات المختلفة للعولمة سواء كانت الاقتصادية أو الثقافية تعمل على استغلال الفقراء وسياسة البقاء للأقوى وجمع الأموال والمزيد منها بشكل كبير من قبل أصحاب رؤوس الأموال، من خلال تشغيل أموالهم بمختلف المجالات بهدف الربح واحتكاره[٤٦]، فلا مساحة للعمل لمن لا يملك الأموال والثروات ولا حياة له ولا أمل في المنافسة، بل عليه أن يُسحق بآليات العولمة لأنها لن تقف معه بل تقف مع الأقوى والرابح أيًا كان، فمن يربح يفرض وجوده على الآخرين الذين عليهم الاعتراف بذلك[٤٧].

لذلك كانت العولمة العامل المساعد في خلق بيئة ملائمة للفساد وبروزه كظاهرة عالمية، ليتحول من هاجس محلي إلى هاجس عالمي بعد الانفتاح على الأسواق العالمية من جهة

الذي ساعد على زيادة الفساد وتنقله بين الدول، فضلًا عن ما آلت إليه الفوارق الإنمائية لزيادة الظاهرة من جهة أخرى، وخصوصًا بين المسؤولين في الدول النامية بسبب شحّة الموارد، وحيث أن تلك الحكومات بحاجة للمعونات والقروض بشكل مستمر لتأمين متطلباتها، مما أدى لضعفها أمام الشركات والمؤسسات المالية المُقرضة، وهذا أدى إلى أن تخترق تلك الشركات والمؤسسات هذه الدول والمسؤولين فيها باستخدام أساليب الفساد بهدف زيادة أرباحها، مما زاد من تفشي الظاهرة وتخطيها الحدود بين الدول(٤٨).

إن جوهر العولمة تمثل في زيادة غنى الدول المتقدمة (الغنية) مقابل ازدياد فقر الدول المتخلفة (الفقيرة)، فالملاحظ أن (٢٠٪) من سكان العالم يعيشون في الدول المتقدمة ويسيطرون على (٨٦٪) من أسواق التصدير العالمي، وإنها تؤدي لتهميش دور الدولة في مختلف الأنشطة وتقديمها للخدمات، مما يمهّد الطريق لقوى داخلية ذات نفوذ سياسي واقتصادي من أصحاب المؤسسات الاحتكارية، وهذه الظروف تكون هي البيئة المناسبة لتفشي الفساد(٤٩)، فضلا عن أن العولمة تزيد من تطلعات المجتمعات الفقيرة للعيش بمستوى من الرفاهية مساوٍ للمستوى الغربي أو لمستويات معيشية مرتفعة على الرغم من ضعف الإمكانات المُتاحة، مما يؤدي لاستخدامهم شتى طرق الفساد للحصول على متطلبات الرفاه المرجوّة.

وللعولمة أدوات مباشرة وغير مباشرة، فالمباشرة تتمثل بتحرير السوق، والخصخصة، والليبرالية، والهيمنة الاقتصادية، أما غير المباشرة فتتمثل بالهيمنة السياسية، وتبديد الهوية ونفي الخصوصية، وتوظيف العلم للاختراق الثقافي، وتعميم ثقافة الاستهلاك من خلال وسائل الإعلام والتقنية الحديثة، ودعم السياسات الاقتصادية الليبرالية(٥٠).

ويعتقد الباحث إن أدوات العولمة المباشرة وغير المباشرة لها فعل سلبي على الدول النامية، فهي غير قادرة على مواجهة هذه الأدوات، بل وغير مؤهلة لصراع المواجهة بسبب:

١. الفروقات الإنمائية والتكنولوجية الهائلة بين الدول النامية والمُصدّرة للتكنولوجيا.
٢. إن هذا النظام خرج من رحم تلك الأمم بعد مخاضات عسيرة ومقدمات طويلة للصيرورة عبر سنين أهّلت تلك المجتمعات والدول للاستفادة من العولمة وعائداتها، وأن البيئة الثقافية للمجتمع هناك يمكنها التعايش مع نظامٍ ولد من رحم تلك المجتمعات، في حين إنها فُرضت سلمًا أو قهرًا على الدول النامية بشكل مفاجئ

بعيداً عن السياقات المتعارف عليها، والمخاضات التي يجب أن تمر بها لتتمكن هذه المجتمعات وبشكل إيجابي من استقبال أنظمة تعامل جديدة لم تكن تألفها سابقًا.

وفي المقابل لا تتمكن المجتمعات الغربية أن تعيش بنفس الأنظمة الاجتماعية التي يعيشها الشرق، فالأنماط الاجتماعية التي يعيشها الشرق لا يمكن فرضها على الغرب، لأنها من نسق آخر ورحم آخر، فالحرية في الشرق لها مديات مقننة وليست كما هو حالها في المجتمعات الغربية، لذا سيكون لفرض تلك الأنظمة الغربية على الدول النامية مردودات سلبية على الأصعدة المختلفة، لكنها بالوقت نفسه تعد إيجابية للدول المتقدمة.

فأصحاب النفوذ والمصالح الكبيرة من السياسيين ورجال المال والاقتصاد والشركات الاحتكارية في المجتمعات الغربية يعملون في الخفاء لزيادة ثرواتهم بشتى الطرق والأساليب المشروعة وغير المشروعة، مؤثرين على القرارات السياسية لخدمة مصالحهم، وفي المقابل تجمعهم المصالح مع أقرانهم في الدول النامية لتخترق عمليات فسادهم الحدود الدولية بسبب هذه العلاقات الزبونية وتحقيق المصالح لكلا الطرفين، فهناك علاقة تخادم وثيقة بينهما وبشبكات من الفساد ما دام يعود على كليهما بالنفع، وليس من حافز لأي منهما لإنهاء تلك العلاقة وتفكيك شبكة الفساد.

وأصحاب النفوذ في الدول المتقدمة يتعاملون مع الأقوى على الأرض في الدول النامية ومن بيده دفة الحكم والسيطرة على الأرض بعيداً عن شعارات الحريات العامة والدفاع عن مصالح الشعوب، وبالقدر الذي يحقق مصالحهم ومصالح بلدانهم، فبقاء هذه الشبكات الفاسدة يحقق مصالح الطرفين، فالدول المتقدمة تزيد من قوة وضعها الاقتصادي ببقاء الدول النامية مستهلكة ومنهكة اقتصاديًا، فضلًا عن استمرار تبعية قرار الدول النامية السياسي للدول المتقدمة، وزيادة تكبيل الدول النامية بشروط معونات وقروض الدول المتقدمة ومؤسساتها المالية، وكل ذلك مدعاة لزيادة غنى الدول المتقدمة وارتفاع مستوى الفقر في الدول النامية، وبقاء الوضع على حاله مع زيادة في الفجوة الهائلة بين الطرفين التي لا تسمح بأي تغيير مستقبلي للأوضاع بل يستحيل معها ذلك.

ويضاف لحالة التخادم هذه بين شبكات الفساد أن ما يتم اقتراضه أو استلامه كمعونات مالية بقصد تطوير البرامج التنموية يؤول بالطرق الفاسدة إلى جيوب الحكّام والمتنفذين من

السياسيين والاقتصاديين الفاسدين في الدول النامية، وهم بالتالي يحتفظون بهذه الأموال نظريًا على الأوراق بأسمائهم لكنها في الواقع مودعة في بنوك الدول المتقدمة المُقرضة والمانحة لتستفيد منها في الحفاظ على استمرار تحريك اقتصادها، وفي زيادة تكبيل الدول التي تقرضها وتمنحها مرة أخرى، ويؤيد رؤية الباحث هذه ما ذكره تقرير خاص لصندوق النقد الدولي إن ما بين (٨٠٪ - ١٠٠٪) من الأموال التي أقرضتها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة وسويسرا، وتودع في بنوكها بحسابات شخصية لمسؤولين من تلك الدول، بالإضافة إلى مظاهر الإسراف الكبير في استخدام هذه الأموال واستغلالها[٥١].

هذا فضلًا عن أن تلك المليارات من الدولارات المتأنية من الصفقات الفاسدة أو سرقات القروض والمنح الدولية، يتم إيداعها في البنوك الغربية وليس في بنوك الدول التي سُرقت منها الأموال خوفًا من المساءلة حول تضخم الثروات، حيث يتم استثمارها وإيداعها بأسماء وهمية أو بحسابات لا يمكن الاطلاع عليها إلا من قبل أصحابها بنظام مصرفي يحمي الفاسدين بعدم تقديم بيانات عن المودعين ومصادر أموالهم المتزايدة، ولا يمكن لهم سحب تلك المليارات لاستثمارها في دولهم أو أماكن أخرى، لأنهم سيتعرضون لابتزاز تلك البنوك من خلال فضح مصادر أموالهم في وسائل الإعلام الغربية، أو منعهم بأية حجة وذريعة مشروعة أو غير مشروعة، فتبقى تلك الأموال الضخمة في عهدت الدول المتقدمة وتحت تصرفها واستثمارها.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

١- ظاهرة الفساد تعد مكمن هشاشة الدول ونزع شرعيتها، ومن نتائجها استخدام العنف والنزاع المسلح وفقدان الاستقرار.

٢- هناك أنواع عديدة من الفساد تتداخل فيما بينها، ويُمثل الفساد السياسي قمة الهرم ما بين أنواع الفساد (الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية)، والنوع الأكثر خطرًا بين أنواع الفساد، وتخلوا دولة في العالم منه، ولكن يصعب دراسته بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة به، لأن ممارسيه يتمتعون بالنفوذ والحصانة، إذ يشغلون مناصب سياسية وإدارية رفيعة.

٣- إن الفساد الإداري يسبق الفساد المالي وهو نتيجة حتمية له، ويظهر بصيغة الانحراف الأخلاقي لبعض المسؤولين، والرشوة، والاختلاس، والغش، والتهرّب الضريبي، وبيع وتأجير أملاك الدولة، وغيرها، بهدف تحقيق مصالح شخصية، وإن مبعث وجوده ظاهرة سياسية قبل أن تتطور إلى ظاهرة إدارية، فالسياسيون هم أول من يفسد، وحينئذ يجد الإداريون أنفسهم أمام باب مشرع للانحراف، ففساد الموظف الصغير يجري بعد فساد الموظف الكبير.

٤- الفساد الاقتصادي يظهر حينما تتركز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تمتلك هامشًا تقديريًا واسعًا من الصلاحيات عند اتخاذها للقرارات، مع فقدان أو ضعف المساءلة والرقابة عليها، ويشمل كلا القطاعين (الخاص والعام).

٥- الديمقراطية لا تعني حل كل المشكلات الموروثة من النظام الدكتاتوري، فمشكلة مثل الفساد تتفاقم في المراحل الأولى من التحول الديمقراطي، غالبًا ما تشهد إحباطا اجتماعيًا واسعًا، وتوجهًا لدى المجتمع لإظهار حنينهم للدكتاتورية بسبب خيبة الأمل المسبوقة بآمال عريضة مبالغ فيها، وتعبير عن نقمة تجاه واقع فوضوي غير واضح، فنهاية حكم الدكتاتور لا تعني نهاية الفساد.

٦- ليس دقيقًا القول بأن الفساد أقل في الدول الديمقراطية منه في الدول الدكتاتورية أو العكس، فالديمقراطية لوحدها لا تقضي على الفساد، ولا تكفي لاجتثاثه من جذوره، بل تضيّق الخناق عليه عبر آلياتها للكشف عنه، والتي هي أيسر منها في النظام الشمولي، والمنظومة الديمقراطية إذا لم يطلها الفساد السياسي، ستوفر نظامًا فعّالًا وشفافًا للرقابة على الحكومة، وسيكون للإعلام الحر ومؤسسات المجتمع المدني دورًا في فضح مظاهر الفساد، وإيجاد رأي عام ضاغط.

٧- العولمة هي حرب أمريكية ناعمة لأمركة العالم، وتحويله سلمًا أو قهرًا لممارسة القيم الأمريكية، ولا يمكن بسهولة تقبله من أمم أخرى.

٨- في ظل العولمة ستعيش الدول النامية في ظل متغيرات تجعل من ظاهرة الفساد أكثر خطرًا وانتشارًا.

٩- العولمة سلاح ذو حدّين، أحدهما إيجابي بما توفره من فرص للتقدم لخدمة البشرية

ومنها ثورات التكنولوجيا والاتصالات، والآخر سلبي يتمثل بتهديد ثقافة الشعوب المحلية وتشويهها عبر الضخ الثقافي لوسائل الإعلام، وإغراق الأسواق بالسلع الأجنبية، إضافة للخصخصة وما ينتج عنها من بطالة وفقر وتفشي لظاهرة الفساد.

ثانياً: التوصيات

١- دراسة وتشخيص أنواع ظاهرة الفساد، من خلال البحث وإجراء الاستطلاعات، فتشخيص الأفعال الفاسدة في المجتمع يُعد نصف الطريق لوضع المعالجة لها.

٢- نشر وتوضيح نتائج الفساد عبر وسائل الإعلام وتسخير المؤسسات الأخرى لبيان آثاره المدمرة على المجتمع، ليُشكل المجتمع بأجمعه يداً ضاربة لردعه، إضافة لما تقوم به المؤسسات الحكومية الرقابية الأخرى.

٣- المشاركة الفعّالة لوسائل الإعلام بجعل الحكومة بشكل دائم تحت ضغط المراقبة ودائرة الرصد المستمر لأدائها وأعمالها.

٤- ينبغي إنشاء منظومة من مؤسسات الإعلام والمجتمع المدني من ذوات الاهتمام بالحريات والحقوق العامة ومناهضة الفساد والدعوة للحكم الصالح، لتشكيل حركة لخطاب إصلاحي، والسعي لنشر حالات الفساد بشكل مستمر ومعالجتها.

٥- ينبغي الاستعداد للتعامل وقبول الأفكار الجديدة، والتصدي للآثار السلبية للعولمة التي يعاني منها العالم بأسره ومعالجتها، كانتشار الجريمة المنظمة، وتفشي الفساد بأنواعه، وجرائم المخدرات والعنف، وأزمات الديون وضغوط صندوق النقد والبنك الدوليين على الحكومات، وارتفاع معدلات الهجرة وخصوصاً للشباب الثروة الحقيقية للبلدان النامية، بسبب البطالة وارتفاع مستوى خط الفقر، إضافة لظهور صراع طبقي بسبب تقسيم المجتمع إلى طبقتين واضحتين، فهذا التغيير الاجتماعي والمادي والاقتصادي والسياسي معقد جداً، ويروّج لقيم دخيلة وأنماط من السلوك لم يكن يعرفه المجتمع سابقاً، وهي تتحدى ثقافات الشعوب وأخلاقها ومنظوماتها الدينية.

هوامش البحث

(١) جلال عبد الله معوّض، **الفساد السياسي في الدول النامية**، دراسات عربية، السنة (٢٣)، العدد (٤)، بيروت، شباط/ فبراير ١٩٨٧م، ص٤.

(٢) رمزي محمود حامد ردايدة، **أثر المعلومة على الفساد السياسي والاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٦م، ص٣٥.

(٣) عيد مسعود الجهني، الآثار السلبية للفساد والرشوة على الاقتصاد العربي، في: **مكافحة الفساد: أبحاث المؤتمر العربي لمكافحة الفساد**، ج٢، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص٩٤٥.

(٤) عماد صلاح عبد الرزاق، **الفساد والإصلاح**، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣م، ص١٨٨.

(٥) كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٢م، ص٢٢.

(٦) رقية حساني، **الفساد الاقتصادي: أبعاده وانعكاساته على النمو**، مجلة العلوم الانسانية، العدد (٢٠)، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر/ تشرين الثاني، ٢٠١٠م، ص١٣.

(٧) أحمد مصطفى محمد معبد، **الآثار الاقتصادية للفساد الإداري**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٢م، ص٦٧.

(٨) يُنظر: طارق عبد الرسول تقي، **استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي**، مجلة هيئة النزاهة، السنة (١)، العدد (٢)، العراق، حزيران ٢٠١٠م، ص٧.

(٩) حمد جاسم محمد و عباس سلمان محمد علي، **ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣م**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، السنة (٨)، العدد (٣)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٦م، ص٧٤٣.

(١٠) هيفاء جواد الشيخ وآخرون، **سُبل مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٧)، ٢٠١١م، ص٢٨٠.

(١١) عبد القادر الشيخلي، **أخلاقيات الوظيفة العامة**، مجدلاوي، الأردن، ٢٠٠٣م، ص٩٥.

(١٢) حمد جاسم محمد و عباس سلمان محمد علي، **ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣م**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، السنة (٨)، العدد (٣)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٦م، ص٧٤٤ - ٧٤٥.

(١٣) داود خير الله، الفساد ومعوّقات التطوّر في العالم العربي، في: **الفساد وإعاقة التغيير والتطوّر في العالم العربي**، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٥م، ص٥٤.

(١٤) حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م، ص١٣.

(١٥) بشير مصطفى، **الفساد الاقتصادي: مدخل إلى المفهوم والتجليات**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد (٦)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤م، ص١٢.

(١٦) أحمد صقر عاشور، قياس ودراسة الفساد في الدول العربية، في: **مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية**، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٠م، ص٣٨.

(١٧) يُنظر: سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني، **إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض، ٢٠٠٥م، ص٦٨.

(١٨) فاطمة زيد سلمان القره غولي، **دور نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة في مكافحة ظاهرة الفساد المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠م، ص١٣.

(١٩) للمزيد يُنظر: عماد صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص٥٥ ـ ٥٩.

(٢٠) زين العابدين محمد الدباج، **أثر الفساد الاقتصادي على النمو والتنمية الاقتصادية**، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات (١١٠)، مطبعة الساقي، بدون مكان طبع، ٢٠١٧م، ص٦٨ ـ ٦٩.

(٢١) سعيد بن محمد، مصدر سابق، ص٦٧.

(٢٢) للمزيد يُنظر: عماد صلاح عبد الرزاق، مصدر سابق، ص٥١ ـ ٥٥.

(٢٣) محمد الأمين البشري، **الفساد والجريمة المنظمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧م، ص٤٨.

(٢٤) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣م)، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، ٢٠٠٣م، ص١٥٠.

(٢٥) خالد بن عبد الرحمن بن حسن، **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧م، ص٤٧.

(٢٦) شيماء معروف فرحان، **كتاب الديمقراطية وأثره في نشوء الفساد**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٤)، الجامعة المستنصرية، كانون الأول، ٢٠١٣م، ص١٠٩.

(٢٧) تقرير عن التنمية في العالم (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م)، **شن هجوم على الفقر: عرض عام**، البنك الدولي، النسخة العربية، واشنطن، ٢٠٠٠م، ص١٣.

(٢٨) جابر حبيب جابر، **الفساد الدكتاتوري والفساد الديمقراطي**، مقال متاح على الموقع الإلكتروني (العربية نت): **www.alarabiya.net**، تاريخ الاطلاع (٢٠١٧/١٠/٢٥م).

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) جابر حبيب جابر، **الانسداد السياسي: الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق**، دار التنوير للطباعة والنشر، تونس، ٢٠١٥م، ص١٩٦.

(٣١) محسن مرزوق، تمهيد، في: **مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنجية**، مصدر سابق، ص٢٣.

(٣٢) يُنظر: إسماعيل الشطّي، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار ٢٠٠٦م، ص٤٥٩ - ٤٦٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٤٦٢.

(٣٤) المصدر نفسه، ص٤٦٦.

(٣٥) يُنظر: جميل مطر، تعقيب في: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مصدر سابق، ص١٦٩.

(٣٦) يُنظر: إسماعيل الشطي، مصدر سابق، ص٤٥٤ - ٤٥٥.

(٣٧) للمزيد يُنظر: عبد الرضا حسين الطعّان و علي عباس مراد و عامر حسن فيّاض، **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور**، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر ٢٠١٥م، ص٦٦٩ - ٦٧٢.

(٣٨) داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، **الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨م، ص٥٦.

(٣٩) علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق المأزق**، مركز الدار العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٠م، ص٢٩.

(٤٠) داود سلّوم، مصدر سابق، ص٥٧ - ٥٨.

(٤١) للمزيد يُنظر: عبد الرضا الطعان وآخرون، مصدر سابق، ص٦٧٧ - ٦٨٦.

(٤٢) يُنظر: كمال توفيق حطّاب، العولمة والفساد من منظور إسلامي، في: **مكافحة الفساد: أبحاث المؤتمر العربي لمكافحة الفساد**، ج٢، مصدر سابق، ص٤٨١.

(٤٣) عامر الكبيسي، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**، المكتب الجامعي، الرياض، ٢٠٠٥م، ص٣.

(٤٤) للمزيد حول العولمة وبعديها النظري والعملي، يُنظر: عبد الرضا الطعّان وآخرون، مصدر سابق، ص٦٦٩ - ٦٩٠.

(٤٥) يُنظر: جمال صالح أبو غليون، استراتيجيات الحد من ظاهرة الفساد الإداري، في: **نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر السنوي العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١١م، ص١٦٦ - ١٦٧.

(٤٦) مصطفى عبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد**، منشورات دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٨م، ص٨١.

(٤٧) موفق النقيب، **العولمة والأمركة**، دار الرائي، دمشق، ٢٠٠٤م، ص١٣٨.

(٤٨) زين العابدين محمد الدبّاج، مصدر سابق، ص١٠٩ - ١١٠.

(٤٩) حمدي عبد العظيم، مصدر سابق، ص١٦٩.

(٥٠) زين العابدين محمد الدبّاج، مصدر سابق، ص١١١.

(٥١) جعفر عبد السلام علي، **شرعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي**، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٢٣ ـ ٤٢٤)، كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ أبريل ١٩٩١م، ص١٠٣.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد مصطفى محمد معبد، **الآثار الاقتصادية للفساد الإداري**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٢م.

٢. بشير مصطفى، **الفساد الاقتصادي: مدخل إلى المفهوم والتجليات**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد (٦)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٤م.

٣. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (٢٠٠٣م)، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نيويورك، ٢٠٠٣م.

٤. تقرير عن التنمية في العالم (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢م)، **شن هجوم على الفقر: عرض عام**، البنك الدولي، النسخة العربية، واشنطن، ٢٠٠٠م.

٥. جابر حبيب جابر، **الانسداد السياسي: الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق**، دار التنوير للطباعة والنشر، تونس، ٢٠١٥م.

٦. جابر حبيب جابر، **الفساد الدكتاتوري والفساد الديمقراطي**، مقال متاح على الموقع الإلكتروني (العربية نت): **www.alarabiya.net**، تاريخ الاطلاع (٢٠١٧/١٠/٢٥م).

٧. جعفر عبد السلام علي، **شرعية ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولي**، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٢٣ ـ ٤٢٤)، كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ أبريل ١٩٩١م.

٨. جلال عبد الله معوّض، **الفساد السياسي في الدول النامية**، دراسات عربية، السنة (٢٣)، العدد (٤)، بيروت، شباط/ فبراير ١٩٨٧م.

٩. حمد جاسم محمد و عباس سلمان محمد علي، **ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣م**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، السنة (٨)، العدد (٣)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٦م.

١٠. حمد جاسم محمد و عباس سلمان محمد علي، **ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد العام ٢٠٠٣م**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، السنة (٨)، العدد (٣)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٦م.

١١. حمدي عبد العظيم، **عولمة الفساد وفساد العولمة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م.

١٢. خالد بن عبد الرحمن بن حسن، **الفساد الإداري: أنماطه وأسبابه وسبل مكافحته**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧م.

١٣. داود خير الله، الفساد ومعوّقات التطوّر في العالم العربي، في: **الفساد وإعاقة التغيير والتطوّر في العالم العربي**، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تموز/ يوليو ٢٠١٥م.

١٤. داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، **الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق**، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة الاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٨م.

١٥. رقية حساني، **الفساد الاقتصادي: أبعاده وانعكاساته على النمو**، مجلة العلوم الانسانية، العدد (٢٠)، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر/ تشرين الثاني، ٢٠١٠م.

١٦. رمزي محمود حامد ردايدة، **أثر المعلومة على الفساد السياسي والاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ٢٠٠٦م.

١٧. زين العابدين محمد الدباج، **أثر الفساد الاقتصادي على النمو والتنمية الاقتصادية**، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات (١١٠)، مطبعة الساقي، بدون مكان طبع، ٢٠١٧م.

١٨. سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القحطاني، **إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض، ٢٠٠٥م.

١٩. شيماء معروف فرحان، **كتاب الديمقراطية وأثره في نشوء الفساد**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٤٤)، الجامعة المستنصرية، كانون الأول، ٢٠١٣م.

٢٠. طارق عبد الرسول تقي، **استقلالية القضاء ومكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي**، مجلة هيئة النزاهة، السنة (١)، العدد (٢)، العراق، حزيران ٢٠١٠م.

٢١. عامر الكبيسي، **الفساد والعولمة تزامن لا توأمة**، المكتب الجامعي، الرياض، ٢٠٠٥م.

٢٢. عبد الرضا حسين الطعّان و علي عباس مراد و عامر حسن فيّاض، **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور**، ابن النديم للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر ٢٠١٥م.

٢٣. عبد القادر الشيخلي، **أخلاقيات الوظيفة العامة**، مجدلاوي، الأردن، ٢٠٠٣م.

٢٤. علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق المأزق**، مركز الدار العربي، الدار البيضاء،٢٠٠٠م.

٢٥. عماد صلاح عبد الرزاق، **الفساد والإصلاح**، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣م.

٢٦. فاطمة زيد سلمان القره غولي، **دور نظم المعلومات المحاسبية المتكاملة في مكافحة ظاهرة الفساد المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠م.

٢٧. **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار ٢٠٠٦م.

٢٨. كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ٢٠١٢م.

٢٩. محمد الأمين البشري، **الفساد والجريمة المنظمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧م.

٣٠. مصطفى عبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد**، منشورات دار الكتاب العربي، دمشق، ٢٠٠٨م.

٣١. **مكافحة الفساد: أبحاث المؤتمر العربي لمكافحة الفساد**، ج٢، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

٣٢. **مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية**، بحوث ومناقشات الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد والمؤسسة العربية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٠م.

٣٣. موفق النقيب، **العولمة والأمركة**، دار الرائي، دمشق، ٢٠٠٤م.

٣٤. **نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد**، بحوث وأوراق عمل المؤتمر السنوي العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠١١م.

٣٥. هيفاء جواد الشيخ وآخرون، **سُبل مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٧)، ٢٠١١م.